قصة لم تحدث حتى في نيويورك

(مواطن) يتحول إلى دائن لوزارة المالية بمليون وسبعمئة وخمسة وتسعين الف دولار بمساعدة مكتب استنساخ!

"المدى" تفتح ملف الجريمة الاقتصادية بالتعاون مع مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية.

بغداد / صافي الياسري

عالم المخدرات

كل هذا في كل جوانب الحياة الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية والثقافية.

عشرات الجرائم التي تهدر ثروات الوطن.

نقدمها للقارئ مباشرة من ملفات مديرية مكافحة الجريمة.

اود ان اشكر من اعماقي (المدى) لانتباهها لهذه الامور وانا اطالعها يومياً واقرأ ما تعالجه من مشاكل الجريمة الاقتصادية وقد لفت انتباهي موضوع المخدرات والحبوب والادوية المشبوهة ودقته فوزعته جدولاً على عناصر المديرية وقد تمكنا من افراغ بغداد فعلاً من صيدلية

كيف تهرب الاموال بالمليارات خارج البلد؟

هذه المديرية (مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية) دائرة وليدة لم يمض على تأسيسها اكثر من اربعة اشهر وهذا يعني انها بحاجة الى الكثير كي تتعلمه قبل ان تؤدي عملها على الوجه الاكمل فهي اولاً بحاجة الى كادر واسع بحجم سعة اعمالها المكلفة بها والتي سنأتي على ذكرها كذلك هي بحاجة الى اجهزة ومعدات متخصصة في الفحص والاستكشاف فضلاً عن حاجتها الى فنيين ومتخصصين في (المواد) وفي اساليب التعامل والى عناصر قادرة على التغلغل في اوكار الجريمة وكشفها والى تعاون المواطن الجاد والى تخصيصات مادية كافية تغطي نشاطاتها. وفي لقائنا مع المدير العميد ناجي قال:

الرصيف ونحن نلاحق عناصر هذه الشريحة ولكن كما اخبرناكم نحن بحاجة الى ملاك اكبر فمديريتنا يقع على عاتقها كل النشاط الاجرامي في حقول الاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة وميادين عديدة.

في الحقل الزراعي/ مكافحة النباتات الخطرة والاغذية منتهية الصلاحية.

وفي التجارة/ الاعيب التجار والمواد ذات المناشئ الرديئة بما في ذلك استيراد المواد الرديئة المشمولة بمذكرة التفاهم (البطاقة التموينية).

—الغش الصناعي —اضرب لك مثلاً بسيطاً القينا القبض قبل ايام على زمرة تقوم بتعبئة السمنت المنتهي الصلاحية باكياس تدل علاماتها على مناشئ عالمية واعادة بيعها في الاسواق باسعار مرتفعة، وتغيير (اكسباير) المواد الغذائية المنتهية او استغلال المناطق الشعبية التي لا تدقق في صلاحية المادة. ومع كل الاسف ان علاقاتنا مع الوزارات ذات الاختصاص باردة بل ان بعضها يحاول عرقلة عملنا، ولا ندري هل هم لم يعرفوا صلاحياتنا بعد بسبب ان المديرية جديدة ام لسبب يعرفه يعقوب؟ ان مهامنا كثيرة جداً وتتطلب وتفرض التعاون، هل تصدق اننا نحن ايضاً مسؤولون عن اسعار الوقود؟

يقول الرائد محمد: نعم نحن قلة وكلنا مجتهدون نواصل الليل بالنهار لاداء واجباتنا. وانا اعتبر المديرية مركزاً اساساً وقوياً في بناء اقتصاد العراق اليوم وغداً، لقد القينا القبض على شبكات خطيرة في تزوير الكتب بقصد تحويل مبالغ ضخمة الى حسابات وهمية خارج العراق وقد قضينا على بؤرة من بؤر باب المعظم التي تهتم بهذا النوع من التزوير وسنورد لكم التفاصيل فيما بعد.

ونحن نتولى جرائم غسيل الاموال ومكافحة جميع جرائم سرقة البنوك والمصارف واموال الدولة وتحويلها الى مكاتب تجارية وهمية والقبض على أولئك المتلاعبين بالاموال العامة وتحويلها من صفقات مالية غير مشروعة الى صفقات مالية مشروعة.

ومن مهماتنا ميدان غسيل الاموال بشتى صورها، وكذلك شركات الصيرفة غير المجازة ومحاسبة اصحابها ومراقبة التمويل الخارجي، ومكافحة تزييف العملة العراقية والاجنبية، وتهريب الآثار وسرقتها بالتعاون مع الشرطة العراقية والعربية والدولية لاسترجاع الآثار المهربة خارج العراق.

ومتابعة حركة الاموال بين المصارف العراقية والعربية والاجنبية وملاحقة أي خلل في وقته ومطابقة الحركة مع تعليمات البنك المركزي

الغش الصناعي وفنونه عصابات التهريب واساليبها

العراقي، ويطلب الرائد محمد من المواطن العراقي الاتصال بالمديرية على رقمها ٧٤٠١٨٠٧ لدى ادنى شبهة ودون ان يذكر رقم تليفونه، مذكراً بعظم وتعدد مهام المديرية وعدم قدرتها دون تعاون الجميع لاداء واجباتها.

كتاب مزور بـ (١٧٩٥) مليون وسبعمائة وخمسة وتسعين الف دولار

هذه القصة لم تحدث في نيويورك او احدى المدن الاميركية او الاوربية حيث تنشط عصابات المافيا وتتفنن في الاختلاس والتزوير والسرقة وغسيل الاموال وانما حدثت في بغداد وبطلها رجل اعمال بسيط يتعامل بمعاملات بسيطة مع وزارة المالية والبنوك البغدادية والقصة بدأت حين طلب هذا الرجل من احد موظفي الوزارة تزويده ببعض الاوراق التي تحمل شعار الجمهورية واسم وزارة المالية واسم احد المدراء العامين في آخر الكتاب او الورقة.

وبما انه من المتعاملين مع الوزارة فقد تمكن من نقل توقيع هذا المدير العام وبمساعدة احد اصحاب مكاتب الاستنساخ الذين لا يهتمون كثيراً بما يردهم من كتب وما اذا كانت حقيقية او مزورة، تم تزوير كتاب مفاده ان وزارة المالية العراقية مدينة لهذا الرجل بمبلغ مليون وسبعمائة وخمس وتسعين الف دولار وان على البنوك العراقية صرف هذا لمبلغ لهذا الرجل.

مكتب الاستنساخ هذا قام بعمله لقاء اجر عادي ولكنه اتقن تزوير الكتاب حتى انه لا يمكن تفريقه عن الكتاب الحقيقي اذا ما صدر عن وزارة المالية، كما اتقن تزوير توقيع المدير العام، وتم حمل الكتاب الى احد البنوك العراقية وكاد يتم الصرف لولا شك احد الموظفين بنوعية الدين، فالورق هو ورق وزارة المالية الحقيقي والتوقيع هو توقيع مدير عام في الوزارة والصياغة فنية بطريقة لا يمكن اكتشافها، وهكذا اتم البنك الاتصال بالوزارة للتأكد من صحة الكتاب وجاء الرد ان الكتاب غير صحيح وانه مزور وهنا تدخل جهاز امن الوزارة وكشف اللعبة كلها بالاتصال بمديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية التي تسلمت الموضوع على عاتقها وكلفت اكفأ محققيها بتولي التحقيق في الموضوع، ولم يطل الامر كثيراً بالرجل حتى اعترف بتزويره الكتاب مع احد مكاتب الاستنساخ الذي اعترف هو الآخر بقيامه بتزوير الكتاب، وتم عرض الامر على قاضي التحقيق وتمت مصادقة اقوال واعتراف المتهمين وهم اليوم في الموقف بانتظار الجزاء العادل، مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية التي تولت الكشف الكامل عن الجريمة فخورة بنشاط محققيها وهي على قلة كادرها كما ذكرنا قادرة على تولي مهامها بكفاءة وقدرة يمكن ان نطمئن اليها.

حدث و حديث

محكمة القضاء العراقي

افرز خضم الوثائق التي تم الاستيلاء عليها بعد التحول السياسي في عام ٢٠٠٣، حقيقة ضعف اداء القضاء العراقي، والمؤسسة القانونية في العراق، وتراجع الثقافة القانونية والحقوقية، فكيف حدث انهيار القضاء العراقي ابان الحكم الشمولي الذي امتد لثلاثة عقود من الزمن؟..

لماذا وكيف سمح القضاء العراقي بصدور المئات، وربما الآلاف من الاحكام الجائرة بحق الانسان العراقي؟.. ولسنا بصدد تحرير قائمة بالحالات التي كان فيها (القضاء) شريكاً في حدوث ما لا ينبغي ان يحدث، في حضرة القضاء، بل نسعى للتفكير في صياغة الصورة المستقبلية لحقوق الانسان في العراق، ومستقبل القضاء العراقي.

انطلاقاً من تأمل ودراسة انهيار الثقافة القانونية ومؤسسات القضاء، وحدوث خروقات وانتهاكات لحقوق الانسان بمشاركة اهل القضاء انفسهم، وبأحكام وقعوا عليها بـ (دم بارد)، فلقد وجدنا ان حارس العدالة هو اول اللصوص، فهل كان الحارس مجبراً على فعل ذلك؟

ان مثول قاض كمتهم في محاكمة الطاغية وفي قضية قتل العشرات من المواطنين العراقيين، هو تمثيل رمزي لتقويم وتثقيف القضاء، وحافز للقضاء العراقي وممثليه، لاعادة النظر بمسيرته ومراجعة الاسباب التي افضت الى تراجع اداء القضاء العراقي بوصفه الحارس للعدالة، وايا كانت الاسباب المنتجة لشراكة انتهاك حقوق الانسان ووأد العدالة خلال العقود الثلاثة الماضية، فان النتيجة هي هي وهي: ان القضاء قد يتدهور ولاي سبب مما يجعله شريكاً فاعلاً في جريمة انتهاك العدالة وتعطيل ميزان (حكم شمولي استبدادي قمعي، الفساد المالي والاداري، انهيار منظومة القيم الاخلاقية في المجتمع، ضعف اعداد رجال القانون، غياب منظمات حقوق الانسان، تراجع الثقافة القانونية الحقوقية للافراد...).

ولقد شاء للفنانين ان يستحضروا القضاء العربي والاسلامي فعرضوا نماذج من القضاة الشجعان، وكأنهم يهجسون انحدار القضاء العربي والعراقي في اشارة لما جرى من مهازل المحاكمات الصورية للانسان العراقي ولكن هل يقوم النقد الثقافي والفني للظواهر، القائمين على ادارة الدولة؟ جهد الفنان والمثقف ورجل الدين مشكور من اجل تطوير المجتمع، ولكن اصحاب التخصص هم الاولى بمراجعة شأنهم.

ولا يكفينا ان ينص الدستور على استقلالية القضاء، لكي نضمن اداءً عالياً لمؤسسات القضاء، ففي زمن الطاغية نُصَّ ايضاً على ذلك، ومع ذلك انهار القضاء وانحدر الى ما انحدر اليه من شراكة في قتل الآلاف من العراقيين على نحو باطل وظالم.

دعوة نوجهها الى المعنيين بحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والمتخصصين بالقانون الى مراجعة ضعف اداء القضاء العراقي من اجل تحسين اداء القضاء ومن اجل ان لا تتكرر كارثة احكام الاعدام بالجملة، ولن يستطيع القانون العراقي ان يفخر بعد بالقضاء العراقي ما لم يعمل على البدء بمسيرة او انطلاقة جديدة لقضاء عراقي يكون حارساً اميناً للعدالة الانسانية.

علي الاشتر

> لا يكفينا ان ينص الدستور على استقلالية القضاء ، لكي نضمن اداءً عالياً لمؤسسات القضاء ، ففي زمن الطاغية نُصَّ ايضاً على ذلك ، ومع ذلك انهار القضاء وانحدر الى ما انحدر اليه من شراكة في قتل الآلاف من العراقيين على نحو باطل وظالم.

كيف تحوّل ذهب العراقيات إلى بنوك أوروبا برصيد ساجدة خير الله؟

ميسان / محمد الحمراني

ابتدأت سليمة حديثها قائلة: كان لدي ثلاثة أساور أهدتهم لي أمي وكنت أتفاخر بهم بين نساء الجيران لان هذه الأساور ورثتها أمي من جدتها وجدتها حصلت عليها من امها وعبر هذه السلسة واهميتها كنت انظر الى الاساور كارتباط بتاريخ العائلة ولكن في احد الايام دخل الى منزلنا فجاة عدد من الرفيقات اللواتي كن يرتدين الثياب الزيتونية وطلبن مني ان اخلع الاساور وقالت احداهن: (هذا سيسهم في نجاح معركتنا العادلة) وقالت اخرى: (البيت الذي لا يتبرع ستوضع عليه نقطة حمراء).. وكنت أخاف على زوجي من ان تلفق له تهمة في حال عدم تبرعي بالذهب، فاعطيتهن الاساور وشعرت بحزن شديد. هكذا انهت السيدة (هدية حسان) قصة فقدانها أساورها المميزة. لقد اجبر الدكتاتور صدام خلال الحرب مع ايران النساء على ان يتبرعن بمصوغاتهن الذهبية... وخرجت في تلك الايام سيارات اسعاف تنادي بمكبرات الصوت على ضرورة مراجعة مراكز التبرع بالذهب وانتشرت شائعات عديدة بعضها يقول: ان العوائل التي لاتتبرع يعني انها تعصي اوامر القيادة.

تبرع بلا قناعة

المواطنة (ماجدة علي) عاشت تلك الايام تقول:

. كان الشارع يعيش ازمة القضاء على بعض الافراد المنتمين الى الاحزاب المعارضة،وكثرت الاعدامات بالشوارع بحق الهاربين من الجيش وكانت الرفيقات الحزبيات يجرين اجتماعات حزبية حتى لربات البيوت، وحين انتشر خبر التبرع بالذهب وشاهدنا النساء يجتمعن قرب مراكز التبرع خاف زوجي في حالة عدم تبرعنا من ان يعتقل باعتباره معارضا ويلفقون له تهمة الانتماء الى حزب معارض فسارع باخذي الى اقرب مركز للتبرع ولم يكن لدي أي شي اتبرع به عدا قلادة تحتوي على رسم القران الكريم وكنت احتفظ بها للتبرك.

خاتم صغير

مواطنة اخرى (عواطف خويلد) قالت في هذا الخصوص:

. كانت الرفيقات يجبرن أي امرأة لتنفذ ما تصلهن من تعليمات من البعثيين ومنها اجبارنا على التبرع بالذهب وصاحبت حملة التبرع العديد من المحاضرات التعبوية لرفيقات في دوائر الدولة وسمعت احداهن تقول : (التي : لا تتبرع من الموظفات فلتعتبر نفسها مفصولة من الان) واضافت:

. كنا نخاف على وظائفنا وعلى انفسنا من التقارير التي ترفع من الرفيقات الى الفرق الحزبية ،لذلك تبرعت باحد (خواتمي) وكانت بعض المتملقات يتبرعن متفاخرات بكذا عدد من الاساور او بربع كغم او نصف كغم من الذهب وكلما كانت الكمية أكبر كانت المتبرعة اكثر وطنية من غيرها التي تتبرع بـ (خاتم) صغير مثلي. عواطف انهت كلامها بهذه الجملة وهي تبتسم..

ذهب وذكريات

الحاجة (ام داود) لها حكاية طريفة عن جريمة التبرع بالذهب روتها قائلة:

. كان زوجي يخاف من قواطع الجيش الشعبي وحين طلب منه احد الرفاق ان يتبرع بالذهب حاله حال اهل المنطقة اتى متشنجا الى المنزل وطلب منى ان اتبرع بـ (الملوي) الوحيد الذي امتلكه وهو ذكرى من ايام الشباب وحين وصلنا الرفيقات اللواتي يسجلن اسم المتبرع وعدد القطع الذهبية وحجمها صرخت بوجه زوجي (ليس لدي أي ذهب) وتشاجرنا امام الرفاق والرفيقات وادى هذا الشجار الى زعل دام ستة اشهر في بيت والدي.. ولكن في النهاية انا سعيدة لانني لم اعط (الملوي) الذي اهداه لي زوجي في ليلة زفافنا.

تقرير كاذب

اما(مديحة عويد) فهي مديرة مدرسة ابتدائية في تلك الفترة وعايشت هذا الحدث عن قرب لان اغلب مراكز التبرع كانت في المدارس..فقالت:

. ان منال يونس رئيسة اتحاد النساء البعثيات هي التي وراء هذه الجريمة فهي التي اقترحت هذه المبادرة كنوع من التودد الى الدكتاتور صدام حسين اقترحت ان تتبرع النسوة بمصوغاتهن الذهبية من اجل شراء الدبابات والمدافع..ولكن الرفيقات سرقن اغلب ما أُخذ من العوائل الفقيرة من ذهب حتى ان بعضهن اصبحن من صاحبات رؤوس الاموال واسسن شركات ومتاجر كبيرة... وكن يبعثن بتقارير تؤكد حرص النساء على التبرع وكن في الخفاء يعاملن النساء ببشاعة حتى ان احدى الرفيقات اشتكت على امرأة فقيرة من منطقتنا لم تتمكن من التبرع بالذهب وجرجروها بتهمة ان لها اقارب في ايران وامضت اكثر من سنة في سجون متعددة تابعة للامن ولاقت انواع التعذيب.

• سألت : اين اخذت الكميات الكبيرة من الذهب والتي لا يمكن تقديرها بوزن معين ؟

رفيقة كبيرة في حزب البعث رفضت الكشف عن اسمها أخبرتنا :

. ان كميات الذهب في النهاية تجمعت في المقر العام لاتحاد النساء وبعد ذلك سلمتها منال يونس الى ساجدة طلفاح زوجة صدام وهذه الاخيرة اودعت كل ذلك الذهب في بنوك دولية غير معروفة وبعضه جعل منه صدام عربة من الذهب تجرها خيول وشاهده الجميع على شاشة التلفاز العراقي في حينها.